

امثل في تنفيذ قرارات محكمة العلاقات الصناعية كمحاولة لتحقيق لزوم الحكم ومصلحة المرسلة

قضية رقم 9 Pdt.Sus/PHI/2015/PN.Gsk

Siti Sundari

Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang

Sisundari126@gmail.com

ملخص البحث

ليس كل احكام تنفيذ جميع قرارات المحكمة التي لها قوة قانونية/ *Inckracht* يمكن في اداء تنفيذ، ، وان تنفيذ أمرًا سهلًا للغاية ولكن في الواقع هناك العديد من العوامل التي تعوق تنفيذ الإعدام ، من بينها ، انتقال البضائع من يد إلى يد آخر و ان البضائع المصادرة غير واضح ، لذلك تسبب تستديد الوفاء لحقوق العمال من 2015 إلى 2020. وهذا حالة حدثت في رقم 9 Pdt.Sus / PHI / 2015 / PN.Gsk.

وهذا البحث يقصد إلى شرح مشكلة تنفيذ قرار محكمة العلاقة الصناعية لقضية الرقم 9 Pdt.Sus/PHI/2015/PN.Gsk منظور قواعد الفعالية الأحكام و المصلحة المرسلة

تصنيف هذا البحث على أنه بحث قانوني تجريبي. نوع النهج المستخدم هو منهج قانوني اجتماعي ، وتقنيات جمع البيانات المستخدمة هي المقابلات والوثائق بعد ذلك عن طريق تقليل البيانات الحد من البيانات وعرض البيانات والختامية.

ومن هذا البحث حصل علي أن التنفيذ في القضية رقم 9 Pdt.Sus / PHI / 2015 / PN.Gsk لم يوفر اليقين القانوني للطرف الفائز ، كما يتضح من عدم القدرة على تنفيذ القضية ، على الرغم جهد قانوني وإعادة النظر القانونية. إذا نظر من المصلحة المرسلة ، فيجب على القاضي أن يجد جهودًا غير قانونية مثل مصادرة الأراضي والمباني المملوكة PT.Artawa إندونيسيا ، لإجراء مزاد ، وتعطى عائدات المزاد للعمال ، أو يمكن التصفية.

الكلمات المفتاحية: تنفيذ، قرار، محكمة العلاقة الصناعية

تعتبر المحكمة مؤسسة مخولة بتسوية نزاع حتى حصل على منتجات ومنها الحكم. فالحكم هو قول القاضي عند المحاكمة سكب في الكتابة التي تحتوي على تسوية القضية ونظر على المواد الواضحة حتى لم تكن فيها علل ولاشددود. والحكم المؤخود من هذه المحاكمة دليل على انتهاء الحفص ومرور مراحل المحاكمة.¹

تؤدي النزاعات في المحكمة إلى تقرير المنتصرة والخسارة المعروفتين بـ "*win lose*" ، فينبغي لفريق الخسارة أن يسلم التقرير برحب الصادر وإلم يكن ذلك فيمكن لفريق المنتصرة أن يقدم التنفيذ إلى المحكمة. بل يجري هذا التنفيذ إذا كانت للتقرير قوة القوانية الثابتة *Inkracht*. وهذا يطابق مقاله سوبكتي (Subekti) بأن إقامة الإعدام تقاد نحو فريق الخسارة اضطراريا لئلا يكرانه عن الحكم المقرر بسبيل المحاكمة.² تسير إقامة التنفيذ بسيطا في الحقيقة بل الواقع ظهرت العوامل تظل موانع التنفيذ منها من النحية القانونية وعدم المال لأدائها وفّر مدعى عليه وانتقال وكالة الأمر من يد إلى يد آخر وعدم الممتلكات المتنقلة و غير المتنقلة عند المدعى عليه وأجهزة دفاع مطبق القانون وثقافة المجتمع وعدم والوسائل واللوازم التمهيدية.³

قد وقعت تلك الموانع في المحكمة الحكومية للعلاقات الصناعية بجرسيك (Gresik) الدرجة الأولى في المسألة No.9/Pdt.Sus/PHI/2015/PN.Gsk. بسب الشركة المحدودة أروى (PT Arwa) كالمدعى عليه لم تدفع أجر العمال مطابقا بالحد الأدنى للأجور الإقليمية (UMK) فمن ثم شكوا إلى محكمة العلاقات الصناعية في السنة 2015، ولو أن هذه المسألة قد مرت بطريقة غير الدعوى (Non Litigasi) بطلعة خطاب التعيين من مراقب وكالات التوظيف بجرسيك في الرقم 560/2609/437- 58/2014 التراخي 2014 ديسمبر 22.⁴

التقرير بالرقم 9/Pdt.Sus/PHI/2015/PN.Gsk واحد من التنافيذ التي لم يقاد مع أن ظهر بقوة تثبيت الحكم منذ السنة 2015. رغم أن العمال قد انتصر على هذه القضية بدأ من قرر التحكيم بالرقم 809K/Pdt.Sus-9/Pdt.Sus/PHI/2015/PN.Gsk. مروراً بإبطال الحكم المسجل بالرقم 809K/Pdt.Sus-9/Pdt.Sus/PHI/2015/PN.Gsk وحصولاً على الاستعراض. فتكرر الانتصار ثلاث مرات متتبعات بل على أسف شديد لم يتم وفاء حقوق العمال كالمدعي في هذه القضية.

¹ Yahya, Harahap, Hukum Acara Perdata (Jakarta: Sinar Grafika Cetakan Ke 16 2016) Hal 797.

² Herri Swantoro, Dilema Eksekusi, (Jakarta Timur: Rayyana Komunikasindo, 2018) Hal 25.

³ Herri Swantoro, Dilema Eksekusi Ketika Eksekusi Perdata Ada Disimpang Jalan Pembelajaran Dipengadilan Negeri Hal 20.

⁴ Putusan 9/Pdt.Sus.Phi/2015/PN.Gsk.

في البداية قدم العمال ضبط الضمائن تضمنهم كيلا يذهب الأمر كأثر بعد عين منها بقعة وبناء الشركة المحددة أروا أندونيسيا الواقعان بمدينة جرسيك والعوارض الخشبية رافعة (Crane Rafter) 45 طن بماركة كوبيلكو (Kobelko) RK.40 رقم البوليس W-9236-L والممكنة بماركة يانغلي (Yangli) آلات تقاسم (Sharing Machine) العلامة التجارية سلسلة QC.12 K-12X 3200 ورافعة شوكية (forklif) إزوزو (Izuzu) واحدة بقدرة 5000 كيلو جرام من انتاج البيان بالعلامة التجارية سلسلة 5.FD.50.G.BG 1QC-02.

بل هذه كلها لم تضمن العمال لأن وحدة المكنة بماركة يانغلي (Yangli) آلات تقاسم (Sharing Machine) العلامة التجارية سلسلة QC.12 K-12X 3200 قد أصبحت ضمانا تأجيرا للشركة المحددة أروا أندونيسيا والمكنة بماركة يانغلي (Yangli) آلات تقاسم (Sharing Machine) العلامة التجارية سلسلة QC.12 K-12X 3200 الأخرى أخذها قسم العلني بضريبة جاكارتا قسم الاستثمار الأجنبي بمزادها، ووحدة آلة الانتاج غامضة بمعنى الرقم المسجل لضبط يضمن العمال يخالف الموقع واقعي بعد ما فتش حاجب المحكمة.

وبجانب ذلك قد ورد في الفصل 96 رقم الدستور 13 السنة 2003 عن إدارة الدولة القائل "أن رفع قضية عن تأجير العمال وجميع أمور الدفع الباعث من علاقة العمل لقد وقفا هما في منتهية الصلاحية بعد أن مر سنتين منذ ظهور الحق"⁶ فبناء على ذلك يدل أن هذا الواقع قد حث العدالة في هذه البلدة الشريفة ولمن المعلوم علما لم تقتض حقوق العمال كالمدعي منذ السنة 2015 حتى الحين.

ووازن هذا الأمر فصل 28 د الآية 1 الدستور الأساسي 1945 القائل "لكل امرأ حق على الاعتراف والضمان والحماية وتأكيد الحكم والتسوية في وجه الحكم" يحق لكل امرأ أن يعمل ويقبل الأجر من عمله ويستحق المعاملة العادلة اللائقة عند علاقة العمل.⁷

بسبب مشكلة التنفيذ على رقم 9 Pdt.Sus / PHI / 2015 / PN.Gsk. معنية بحقوق الناس، وما إذا كان تنفيذ هذا الإعدام وفقاً لأحد مبادئ الشريعة الإسلامية ، وهو مصلحة مرسله، والذي يجب أن يتضمن فيه فوائد ورفض الأذى ، يتم ذلك لصالح عامة الناس ، لا سيما في مسائل العدالة ودور القضاء مطلوب. يجب على السلطة القضائية كوسيلة أو وسيلة لتطبيق القانون ، في القيام بمهمتها الرئيسية المتمثلة في تلقي القضايا وفحصها والبت فيها ، أن تأخذ في الاعتبار عناصر العدالة والمنفعة.

⁵ Putusan 9/Pdt.Sus.Phi/2015/PN.Gsk.

⁶ Undang- Undang No 13 Tahun 2003 Tentang Ketenagakerjaan.

⁷ Undang-Undang Dasar 1945.

أما فيما يتعلق بتجنب إمكانية تكرار البحث الذي تم إجراؤه من قبل ، فقد تتبع المؤلفة البحث السابق وهو البحث الذي تم إجراؤه. Aldi Harbi dengan judul “*Eksekusi Putusan Kasasi Penyelesaian Perselisihan Hubungan Industrial Perkara Nomor 178 K/Pdt.Sus-PHI/2015 Di Pengadilan Negeri Klas 1A Padang*”. Program Pascasarjana Magister Ilmu Hukum Fakultas Hukum Universitas Andalas Padang 2017.⁸

الباحثة، وهما مراجعة نظرية لزوم الحكم ونظرية المصلحة مرسله.

المنهج البحثي

هذا البحث بالحكم الميداني لأن الباحث سيتعامل مباشرة مع الأشخاص المعنيين، و يستخدم نموذجاً قضائياً اجتماعياً. لأنه مع هذا الطرُق سوف تكون قادرة على فهم القوانين القائمة في المجتمع.⁹ تم اختيار موقع الدراسة من قبل الباحثين في محكمة الدولة / العلاقات الصناعية غريسيك من الدرجة الأولى. وإذ تشير إلى قرار القضية رقم 9 Pdt.Sus / PHI / 2015 / PN.Gsk. تقرر في محكمة مقاطعة غريسيك. في هذا البحث ، جمع الباحثة بيانات المعلومات مباشرة من المتحدثين من أجل الحصول على بيانات دقيقة. البيانات التي تم الحصول عليها مباشرة من المخبرين، . المخبرين المستخدمة في هذا البحث :السيد فرنسيسكوس اركديوس روى درجة القانون وماجستير كقاضٍ ورئيس المحكمة المقاطعة والعلاقة الصناعية جريسيك من الدرجة الأولى، السيد سوبكتي، درجة القانون قاضي علاقة الصناعية، قاضي من اتحاد العمالية، السيد جاكا مولاتا درجة القانون قاضي علاقة الصناعية، من اتحاد رجال الأعمال، الأنسة ليا هيرواتي درجة القانون وماجستير قاضي في المحكمة المقاطعة والعلاقة الصناعية جريسيك من الدرجة الأولى، جينو درجة القانون جروسييتا في المحكمة المقاطعة والعلاقة الصناعية جريسيك من الدرجة الأولى، السيد أغوس درجة القانون كالوالي من المدعي. أخذ الباحثة أيضاً بيانات ثانوية من العديد من المواد القانونية بما في ذلك دستور عام 1945 ، قوانين (HIR) *Herzien Inlandsch Reglement* ، قانون القانون الجنائي. القانون المدني ، قانون رقم 13 لسنة 2003 بشأن العمل. قانون رقم (2) لسنة 2004 بشأن تسوية منازعات العلاقات الصناعية. الطريقة المستخدمة لجمع البيانات هي أساليب المقابلة والتوثيق بعد جمع البيانات ، والخطوة التالية هي تحليل البيانات باستخدام تقليل البيانات وعرض البيانات واستخلاص الاستنتاجات / التحقق.¹⁰

امثل في تنفيذ قرارات محكمة العلاقات الصناعية كمحاولة لتحقيق لزوم الحكم ومصلحة المرسله.

⁸ Aldi Harbi dengan judul “*Eksekusi Putusan Kasasi Penyelesaian Perselisihan Hubungan Industrial Perkara Nomor 178 K/Pdt.Sus-PHI/2015 Di Pengadilan Negeri Klas 1A Padang*”. Program Pascasarjana Magister Ilmu Hukum Fakultas Hukum Universitas Andalas Padang 2017.

⁹ Zainuddin Ali, *Metode Penelitian Hukum* (Jakarta: Sinar Grafika, 2011), 105.

¹⁰ Miles Dan A. Michael Huberman, *Analisis Data Kualitatif: Buku Sumber Tentang Metode-Metode Baru* (Jakarta: Universitas Indonesia (UI-Press), 1992), 16-19.

بناءً على البيانات التي حصل عليها الباحثة ، من المعروف أن مراحل التنفيذ في القضية رقم 9 / Pdt.Sus / PHI / 2015 / PN.Gsk لا يتوافق مع أحكام التنفيذ في قانون الإجراءات المدنية المذكور عليه في الفصل 195 إلى 200 *Herzein Inlandsch Reglement* . ينص قانون الإجراءات المدنية على أنه بعد إجراء المصادرة ، يجب إجراء مناقصة وخالية من الأشياء المصادرة ، ولكن في الواقع لا يتم تنفيذ حتى لا تتمكن نتائج هذا القرار من الوفاء بحقوق العمال.

وفقاً للأحكام الواردة في قانون *Herzein Inlandsch Reglement* ، هناك عدة مراحل في تنفيذ عمليات الإعدام ، وهي طلبات التنفيذ ، والاعتراف ، ومصادرة عمليات الإعدام ، ومبيعات المزاد ، والإفراغ. أولاً ، اطلب. وفي القضية التي حقق فيها صاحب البلاغ ، من المعروف أن محامي المدعي قد نفذ طلب الإعدام لأن الشركة لم تنفذ محتويات القرار طوعية. هذه المرحلة مطابقة لأحكام الفصل 195 HIR. ثانياً ، التنبيه anmaning (الفصل 196 HIR) بعد أن يقدم الطرف الفائز شكوى إذا لم يتقدم بشكوى ، فعندئذ لا يجوز لمحكمة الحكومية إرسال anmaning على الرغم من أن المحكمة تعرف أن الطرف الخاسر لم ينفذ محتويات القرار لأن الأحكام في الإجراءات المدنية القضائية سلبية. نفذت عملية مناقصة أو تنبيه PT. Arrtawa Indonesia لتنفيذ محتويات القرار ولكن الحانوتي تجاهلت وجود عملية المناقصة.

ثالثاً للتنفيذ (الفصل 19 HIR). قررت محكمة جريسيك الجزئية تنفيذ المصادرة ، ولكن عندما تمت المصادرة ، اتضح أن العناصر المراد تنفيذها لم (تهرب). لم تقم محكمة مقاطعة غريسيك بتنفيذ مبيعات المزاد الأربعة (الفصل 200 الفقرة HIR) من هذه المرحلة ، حيث أوضح الكاتب السابق أن العناصر التي سيتم الاستيلاء عليها ضبابية بحيث أدى ذلك إلى عدم تنفيذ المزاد. التفريغ الخامس (الفصل 200 فقرة 11). لا يمكن تنفيذ هذه المرحلة أيضاً لأنه لا يمكن تنفيذ بيع المزاد لأن البضائع التي سيتم بيعها في المزاد تخضع لسيطرة شركة PT. Arrtawa Indonesia.

ثم ، إذا نظرنا من أساس التنفيذ ، فإن التنفيذ القضية رقم 9 / Pdt.Sus / PHI / 2015 / PN.Gsk في محكمة العلاقات الصناعية جريسيك يتوافق مع أساس في أداء التنفيذ. أولاً ، ان قضية رقم 9 / Pdt.Sus / PHI / 2015 / PN.Gsk له قوة قانونية / *inckrah* . ثانياً ، لم ينفذ الطرفان محتويات القرار طوعية ، لذا كانت هناك حاجة للتنفيذ حتى ينفذ المدعى عليه الإعدام. ثالثاً ، كان القرار إدانة لأن هذا القرار حكم على الحانوتي عليه بدفع أجور حسب قيمة الدعوى. رابعاً: التنفيذ بأمر وتحت قيادة رئيس المحكمة الحكومية. لا يمكن تنفيذ المبدأ الرابع لأن البضائع المراد بيعها بالمزاد وتغيير الأيدي بحيث لا يمكن تنفيذ المزاد.

هناك العديد من العوامل التي تصبح عقبات أمام تنفيذ التنفيذ بما في ذلك العوامل القانونية، وعوامل نقص التكاليف ، والعوامل ، والأغراض المختبئة، وعوامل انتقال الأغراض للآخرين، وعوامل التنفيذ لعدم الأموال منقولة كانت ام غير منقولةز للتنفيذ الالتماس الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، وعوامل تدعم فتحة إنفاذ القانون عوامل القانون والمجتمع والثقافة والمرافق وعوامل البنية التحتية.¹¹

تحدث هذه العوامل أيضاً في محكمة العلاقات الصناعية جرسيك الدرجة الاولى مع القضية رقم 9 / Pdt. Sus / PHI / 2015 / PN. لا يؤدي التنفيذ بسبب قدمت. PT Artawa نداء الحكم الى محكمة الدوسورية برقم 2015809 / Pdt.Sus-PHI / K.

بعد محاولة النقص ، يجب على التجار اتخاذ محتويات القرار ، لكن الشركة قدمت محاولة لإلغاء مصادرة التنفيذ على أساس أن البضائع يستخدم الحانوتي للعمل، لكن المحكمة الحكومية رفضت. هذا أيضاً عامل في التنفيذ 2015-2017.

العامل الثاني هو أن موضوع القضية غير واضح لأن العمال مخطئون في الإبلاغ عن رقم الشرطة لمعدات الإنتاج ، التي كانت في ذلك الوقت معدات الإنتاج المسجلة بواسطة العامل عبارة عن وحدة آلة الحانوتي مختلفة وهذا معروف عندما جروستا جاء مرة أخرى ليفتش في عام 2017.

تنفيذ الحجز المضبوط في القضية رقم 9 / Pdt.Sus / PHI / 2015 / PN.Gsk. إذا تمت مراجعته في كتاب يحي حרב، فمن المعروف أن تقديم مصادرة الضمانات يعتبر غير مؤهل بشكل عام لذلك يجب على المحكمة أن ترفض ، لأن أحد متطلبات تقديم مصادرة الضمانات هو تحديد نوع أو شكل العنصر بالتفصيل حتى لا يكون *illusoir*.¹²

في وقت تقديم الحجز على الضمانات ، قدم عمال الضمان وفقاً لمتطلبات محددة. ثم وافقت المحكمة على المصادرة. ولكن عندما أجرى مأمور المراجعة في عام 2017 اتضح أن الشيء المضبوط كان مختلفاً عن الشيء المسجل. ووفقاً لأصحاب البلاغ ،وعند رأي فإن هذا لا يتفق مع تنفيذ المصادرة الذي تم تحديده في قانون الإجراءات المدنية. قبل موافقة المحكمة على المصادرة من العمال ، كان يجب عليهم أولاً التحقق مما إذا كانت هوية وسائل الإنتاج مناسبة ومكتوبة بشكل صحيح.

العامل الثالث هو أن البضائع التي تم الاستيلاء عليها كضمان أصبحت ضمانات لشركة PT Mitsubishi UFJ Lease & Finance Indonesia ، وسط جاكرتا ، منذ عام 2014 ، معدات الإنتاج هي وحدة رافعة شوكية Isuzu بسعة 5000 كلو غرم مصنوعة في جافغ بنمرة FD.50.G.BG 1QC - 02.¹³

¹¹ Herri Swantoro, *Dilema Eksekusi* Hal 20.

¹² Yahya Harahap, *Hukum Acara Perdata*, Hal 289.

¹³ Agus, *Wawancara* (Gresik 20 Desember 2019).

العامل الخامس هو نقل البضائع المنفذة إلى شخص آخر أو طرف ثالث من معدات الإنتاج في شكل وحدة رافعة ذات رافعات 45 طن ، ماركة Kobelco RK.450 No. الشريطة W-9236-L حدث هذا لأنه تم بيع معدات إنتاج PT Artawa Indonesia بالمزاد من قبل مكتب خدمة ضريبة الاستثمار الأجنبي في جاكارتا لأن لا تدفع PT Artawa Indonesia ضريبة، لذلك فاز بالمزاد وفاز بها شخص اسمه رحمت تقربا 1444000000 روبية.

ثم من جميع العوامل ، لا يمكن الوفاء بحقوق العمال من 2015 إلى 2020. عندما أجرى المزاد ديوان خدمات ضريبة الاستثمار الأجنبي في جاكارتا ، قدمت محكمة المقاطعة رسالة اعتراض بشأن المصادرة. لكن هذا معوق أيضًا لأن مؤسسة الدولة لديها حقوق أو امتيازات تفضيلية بدلاً من حقوق العاملين في القطاع الخاص. لأنها تتعلق بالمؤسسات العامة والمرتبطة بمصالح الكثير من الناس ، لذا فإن حقوقهم لها الأسبقية على حقوق العمال الخاصين. وينظم هذا أيضا في الفصل 1137 من القانون المدني (القانون المدني).
توضح ذلك الفصل أن مؤسسة الدولة هي دائن له الحق في أن يكون له الأسبقية مثل مكتب المزاد ومؤسسات الدولة الأخرى ، على الرغم من عدم وجود ضمان خاص مقدم من PT. Artawa اندونيسيا مدين. بعد دفعها إلى ديوان خدمة ضريبة الاستثمار الأجنبي في جاكارتا ، يتم إعطاؤها للعمال فقط ، ولكن من نتائج المزاد ، يكفي فقط دفع الضرائب.

في وقت المزاد من قبل ديوان خدمات ضريبة الاستثمار الأجنبي في جاكارتا ، كان يجب على المحكمة أن تقدم خطاب اعتراض لأن موقف المحكمة كمؤسسة صادرة الشركة. لذلك يجب أن تكون المحكمة مسؤولة عن هذه المسألة. في هذه الحالة تكون المحكمة كبائع ، يكون البائع نيابة عن العامل / العامل وبعد أن يتم بيعه بالمزاد العلني من قبل KPKNL أو مكتب أصول الدولة والمزاد ، تذهب الأموال إلى المحكمة ويتم توزيعها بعد ذلك على العمال أو من خلال وكلائهم.

لكن المحكمة لم تقدم رسالة اعتراض ورأت أنه في قانون الإجراءات المدنية كان القاضي سلبياً بحيث كان من يحق لهم بذل هذا الجهد مستشاراً قانونياً أو عمالاً ، في حين افترض المستشار القانوني أنه كان يجب على القاضي تقديم خطاب اعتراض وكان أكثر نشاطاً في تسوية النزاعات. ولكن في هذه الحالة لم تقم محكمة مقاطعة غريسليك بعملها كحكومة جيدة.

في هذه الحالة يرى الباحث أن نطاق معنى القاضي سلبى في الإجراءات بما في ذلك: لا يجوز للقاضي أن يطلب أو يأمر الأطراف بإضافة قضية قضائية بمعنى الأطراف التي تأخذ زمام المبادرة الخاصة بها لتقديم قضيتهم ، ثم يحظر على القاضي إضافة وخفض البتات المقدمة من الأطراف حزب. ونتيجة لذلك ، فإن المعنى السلبى للقاضي ليس ضمن نطاق هذه القضية. في هذه الحالة ، يجب أن يكون القاضي نشطاً من

خلال تقديم رسالة اعتراض على المزاد الذي أجراه مكتب خدمة ضريبة الاستثمار الأجنبي في جاكرتا لأن القاضي الذي لديه المزيد من السلطة لتقديم خطاب اعتراض بينما لا يملك المستشار القانوني أي وسائل انتصاف قانونية بخلاف إبلاغ الشرطة.

ثم أصبح خطأ الشركة هو تحويل البضائع التي كانت موضوع مصادرتها ولم تخطر الطرف الثالث بأن البضائع قد تم الاستيلاء عليها من قبل المحكمة منذ عام 2015. في هذه الحالة. ثبت أن Artawa PT Indonesia قد ارتكبت احتيالاً ، أي الكذب حول حالة البضائع التي سيتم بيعها في مزاد من قبل مكتب جاكرتا لخدمات ضريبة الاستثمار الأجنبي السادس. حتى تتمكن المحكمة أو المحامي من العمال من تقديم تقرير إلى قسم الشرطة على أساس الفقرة 1 من الفصل 231 من القانون الجنائي التي تقرأ بشكل أساسي.

"من أخرج عمداً عن البضائع المصادرة وفقاً للقانون أو أفرج عن ودائع من أمر محكمة وعلم أنه يمكن أن يحكم عليه بالسجن لمدة أقصاها أربع سنوات".¹⁴

من الناحية العملية ، عندما يتم تنفيذ سبل الانتصاف القانونية ، يجب أن تكون قادراً يأتي لزوم الحكم والعدالة بينهما ، ولكن في الواقع قرار رقم 9 PN.Gsk / 2015 / PHI / Pdt. Sus / مختلفة. لم يستوف القرار عناصر العدل والنفعية وفقاً لدراسة النظرية لزوم الحكم. هذا له تأثير سلبي على العمال، يبدأ من 2015 إلى 2020. يمكن تطبيق دراسة النظرية لزوم الحكم إذا تم استيفاء عناصر القانون الثلاثة يعنى لزوم الحكم والعدالة والمنفعة.

علاوة على ذلك ، لن يكون بيع هذه السلع قادراً على إزالة حقوق العمال ولا يزال من مسؤولية حانوتي PT.Artawa Indonesia لدفع تكاليف العمالة. ويستند الاعتبار إلى الفصل 1 من الـ 28 د من دستور عام 1945 التي تنص على أن "لكل شخص الحق في الاعتراف والضمانات والحماية واليقين القانوني الذي هو عادل ومتساوي في المعاملة أمام القانون". والفصل 28 الفقرة 2 من دستور 1945 "لكل شخص الحق في العمل وفي الحصول على تعويض ومعاملة عادلة ومناسبة في علاقة العمل".¹⁵

**تنفيذ قرار محكمة العلاقات الصناعية رقم 9 / PN.Gsk / 2015 / PHI / Pdt.Sus دراسة النظرة
مصلحة المرسلة.**

¹⁴Kitab Undang-Undang Hukum Pidana

¹⁵ Undang-Undang Dasar 1945.

المشكلة المذكورة أعلاه تتعلق بشؤون كثير من الناس ثم في الشريعة الإسلامية المعروفة باسم المصلحة المرسل، تصبح الوحدة المكونة من كلمتين "المصلحة المرسل" مما تعني مبدأ الخير (جيد) و تمكن أن تعني أيضا فعلا ذا قيمة جيدة أو مفيدة.¹⁶

في هذه الحالة، للحصول على منفعة لعامة الناس، لا سيما من حيث العدالة وفائدة دور القضاء أمر مطلوب. ان المحكمة كمنتدى وسيلة في القيام القانون ، بواجباته استقبال القضايا وفحصها والقرار فيها ، من المناسب أيضا النظر في عناصر لزوم الحكم والعدالة والمنفعة.

مبادئ العدل التي تُستخدم كأساس أو الحجة فيما يتعلق بأساس العدل المنصوص عليه في القرآن الكريم سورة النساء الآية 135.

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ۚ إِنَّ يَكُنْ عَنِيَّ أَوْ فِئْرًا فَلِلَّهِ أُولَىٰ بِهِمَا ۚ فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا ۚ وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ تُعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا.¹⁷

يمكن استخدام الفقرة أعلاه كدليل إرشادي في عرض القضية ، وكذلك في الأمور الواردة في الحكم الذي يقرأ

"من أجل العدل القائم على الله".

كلمة "عادلة" في المحكمة بمثابة توجيه للقاضي لتحقيق العدالة ولزوم الحكم والمزايا للعمال بحيث يتم التنفيذ في القضية رقم 9 Pdt.Sus / PHI / 2015 / PN.Gsk. يمكن حلها.

على الرغم من بذل جميع الجهود القانونية ، سواء من جهود (kasasi) أو إعادة التقديم (Peninjauan Kembali)، يجب على القاضي أن يبحث عن جهود غير قانونية مثل مصادرة أراضي البناء المملوكة PT. Artawa Indonesia، لإجراء مزاد ، وتعطى عائدات المزاد للعمال ، أو يمكن التصفية. . نظرًا لغياب حسن النية التي ارتكبتها PT. Artawa Indonesia ، من أجل تحقيق العدالة وإعمال حقوق العمال ، يجوز للمحامي من المدعي تقديم طلب لمصادرة الإعدام مرة أخرى حتى يمكن منح حقه ، مع ملاحظة أكثر دقة في اختيار سلع وسائل الإنتاج المصادرة ، بحيث لا تكون هناك عوائق في موضوع الحالة الغامضة وهم وتغيير اليمين. وأن تكون محكمة العلاقات الصناعية أكثر مسؤولية إذا رفعت عن مصادرة أخرى لتجنب مصادرة موضوع المصادرة.

¹⁶ Abdul Wāhab Khalāf, *Masādir al-Tasyrī' al-Islāmi Fī mā Lā Nassa Fīh*, hal. 85.

¹⁷ Basiq Djalil, *Peradilan Islam*, (Jakarta: Amzah, 2012), h.13

في هذه الحالة ، يوافق الباحثة أيضًا على أن حقوق العمال ستكون دائمًا متأصلة في أنفسهم ، وبالتالي يجب على الشركات الوفاء بحقوقها. ثم بالنسبة للعمال الذين لم يتم الوفاء بحقوقهم وماتوا ، ستدفع الشركة أجور الورثة المعيين. بالإضافة إلى ذلك ، يمكن للمحكمة أن تبحث عن جهود لحل تنفيذ الإعدام بالسعي إلى اجتهاد قضائي في نفس القضية.

النتائج

تنفيذ ارقم 9 Pdt.Sus / PHI / 2015 / PN.Gsk. لم يوفر العدل بين الأطراف الفائزة، على الرغم من بذل جهود قانونية أخرى بالنسبة peninjauan Kembali و kasasi ، سيتم تحقيق اليقين القانوني إذا كانت القوانين أو اللوائح الحكومية الأخرى متوافقة مع تطبيقها.

إذا نظر من المصلحة المرسله يجد القاضي تدابير خارج نطاق القانون مثل مصادرة أراضي البناء المملوكة لشركة PT Artawa Indonesia ، لإجراء مزاد ، وتعطى عائدات المزاد للعمال ، أو يمكن التصفية.

المراجع

- Alquran
Undang-Undang Dasar 1945.
Herzien Inlandsch Reglement (HIR)
Kitab Undang-Undang Hukum Pidana.
Kitab Undang-Undang Hukum Perdata
Undang- Undang No 13 Tahun 2003 Tentang Ketenagakerjaan.
- Ali, Zainuddin *Metode Penelitian Hukum*, Jakarta: Sinar Grafika, 2011.
Djalil, Basiq, *Peradilan Islam*, Jakarta: Amzah, 2012.
Harahap, Yahya *Hukum Acara Perdata* Jakarta: Sinar Grafika Cetakan Ke 16
- Khalāf, Abdul Wāhab, *Masādir al-Tasyrī’ al-Islāmi Fī mā Lā Nassa Fīh* Cet.III; Kuwait: Dār al-Qalām, 1972.
Marzuki, Peter Mahmud, *Pengantar Ilmu Hukum*, Jakarta, kencana 2008.
- Miles Dan A. Michael Huberman, *Analisis Data Kualitatif: Buku Sumber Tentang Metode- Metode Baru* Jakarta: Universitas Indonesia (UI-Press), 1992.
Swantoro, Herri, *Dilema Eksekusi*, Jakarta Timur: Rayyana Komunikasindo, 2018.
- Aldi Harbi dengan judul “*Eksekusi Putusan Kasasi Penyelesaian Perselisihan Hubungan Industrial Perkara Nomor 178 K/Pdt.Sus-PHI/2015 Di Pengadilan Negeri Klas 1A Padang*”. Program Pascasarjana Magister Ilmu Hukum Fakultas Hukum Universitas Andalas Padang 2017.
- Putusan 9/Pdt.Sus.Phi/2015/PN.Gsk.